

الجالية التونسية:

أي دور لها في التنمية الاقتصادية للبلاد؟

تمثل "أفكار" مبادرة تجمع بين الأطراف المعنية الرئيسية في حلقة نقاش للتناقش على امتداد يوم كامل بشأن موضوع معين وذلك من أجل إقامة حوار مثمر يتمخض عن حلول ملموسة.

ويرمي هذا الاجتماع المغلق إلى رفع مستوى الحوار باتاحة مساحة محايدة لمختلف الأطراف الفاعلة بعيدا عن وسائل الإعلام لدراسة إشكالية معينة وإيجاد أرضية مشتركة.

عقدت "أفكار" يوم 15 أوت 2018 اجتماعا ضم أكثر من 50 شخصية بارزة في نقاش حول موضوع "الجالية التونسية: أي دور لها في التنمية الاقتصادية للبلاد؟". وأدار النقاش الناشطة شيماء بوهلال فيما كان مقرره الدكتور كمال الجديدي، وهو أستاذ جامعي في مجال الأعمال في جون هوارد ورئيس شعبة التسويق في مدرسة دراسات الأعمال التابعة لجامعة كولومبيا في نيويورك.

كما حضر اللقاء أكثر من ثلاثين جهة تمثل الحكومة التونسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والنقابات المهنية وأصحاب المهن من الجالية التونسية.

وانطلقت هذه النسخة الثالثة من "أفكار" لسنة 2018 بعرض لخمس مبادرات محددة قدمها ستة مشاركين. وكان الهدف من هذه العروض النظر في المسارات الجديدة التي بإمكان التونسيين المقيمين بالخارج فتحها في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعود بالفائدة على البلاد.

وفي هذه النسخة من "أفكار" أثار المشاركون النقاط الرئيسية التالية:

1. الافتقار إلى قاعدة بيانات:

عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة تُمكن من تعداد الجالية التونسية في كل أنحاء العالم وتصنيفها. عمليات التعداد الحالية محدودة للغاية ولا تشمل بالضرورة التونسيين المقيمين في آسيا وفي بلدان المقصد الأخرى التي تختلف عن التوجهات المعهودة تاريخياً.

2. نظرة اختزالية للجالية التونسية:

تُمثل الجالية التونسية حقيقة اجتماعية، وغالباً ما يُنظر إليها على أنها مجرد مصدر للموارد المالية على ضوء تحويلاتها النقدية، في حين تُمثل هذه الجالية دعامة حقيقية للتغيير. تمكنت الجالية التونسية، بأبعادها العالمية المتنوعة، من إقامة روابط متينة مع بلد الاستقبال وغالباً ما تكون هذه الروابط ذات طابع اقتصادي.

3. مناخ لا يشجع على الاستثمار:

درج المواطنون التونسيون بالخارج على إرسال مبالغ نقدية لأسرهم وليس الاستثمار في المؤسسات الصغرى والمتوسطة. كما أن الدينار التونسي لا يُمكن تحويله بسهولة. إذ تقرض الدولة استخدام عملة موحدة بمنع مواطنيها من اتخاذ خيارات نقدية. فتحويل عملة أجنبية ليس أمراً متاحاً للجميع. وعلى الرغم من الإجراءات الإدارية التي يعتمدها البنك المركزي التونسي، إلا أنها تبقى إجراءات مُطولة ومرهقة. ومن شأن هذه القيود الصارمة على تحويل رأس المال أن تكبح روح المبادرة.

4. إدارة ينهشها الفساد:

بسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة وانتشار الفساد، تُعرقل الإدارة التونسية على أرض الواقع كل محاولة للتوجه نحو الإصلاح الاقتصادي. وهو ما ولد مخاوف شديدة إزاء المؤسسات العمومية. ويفنقر الوضع في قطاع الأعمال كليا إلى الثقة المتبادلة، حيث تسود فيه التوترات والمعرفلات على مستوى المؤسسات، وهو ما يؤدي إلى ثني جزء كبير من الجالية التونسية عن الاستثمار.

5. غياب استراتيجيات واضحة:

تجد الدولة صعوبة في بلورة استراتيجيات واضحة لإشراك الجالية التونسية. وتبقى مبادرات التعاون العابر للحدود الوطنية ضئيلة نسبيا مقارنة بالطاقات الكامنة في الجالية التونسية. وتولت بعض المنظمات إطلاق مبادرات لمعالجة بعض المشاكل التي تعاني منها الجالية. إلا أن هذه المبادرات تبقى في إطار المحاولات الفردية التي تستوجب المزيد من التنسيق والتعاون.

6. الحاجة إلى الاعتراف بجهود الجالية:

يشعر العديد من المواطنين النشطاء والمقيمين في الخارج بغياب اعتراف أبناء بلدهم ودولتهم بالجهود التي يبذلونها في مجال التنمية الاقتصادية للبلاد. ولا تشكل الجالية عنصرا مُساعدا فحسب، بل بإمكانها أن تكون في صلب العملية التنموية الاقتصادية أيضا. فهي محرك أساسي لا يزال مجهولا للأسف لمعظم الناس.

التوصيات:

بعد التناقش بشأنها اقترح المشاركون أثناء النقاش حولا محددة وقابلة للتطبيق لحل القضايا المطروحة أعلاه. وفيما يلي الأفكار المقترحة:

1. بذل جهود متبادلة على مستوى إقامة شبكات العلاقات

والتعاون:

سلط المشاركون الضوء عدة مرات خلال النقاش على الحاجة الملحة إلى تجاوز موجة التشاؤم التي تشعر بها الجالية التونسية، خاصة بعد الثورة، وذلك من خلال المضي بتونس نحو مستقبل اقتصادي أفضل عن طريق إقامة شبكة واسعة من خلال التبادلات الفعلية وتنظيم الفعاليات والنشاط الجمعياتي. ومن شأن هذه الشبكة أن تنمخض عن شراكات قيّمة.

2. جمع البيانات المتعلقة بالجالية ومعالجتها وإتاحتها للعموم:

لا شك في أن هناك حاجة ماسة لجمع البيانات اللازمة التي ستمكن الأطراف المعنية المختلفة من معرفة كل التفاصيل الدقيقة المتعلقة بالجالية التونسية وخصائصها واحتياجاتها. كما من الضروري تكثيف الجهود التي تُبذل في مجال جمع البيانات. فالحصول على قاعدة بيانات عن الجالية سيمكن من تحسين اختيار السياسات العامة والشراكات وتوجيهها.

3. تحسين منهجية التصنيف لتحديد أنواع الجاليات التونسية:

لمعالجة ضعف إشراك الجالية، ينبغي التمييز بين مختلف أنواع الجاليات والنظر في الاحتياجات الخاصة بكل منها. ولا تشكل الجالية في أي حال من الأحوال مكونا واحدا يتألف من نخبة اجتماعية واقتصادية (حيث لا تمثل هذه

النخبة سوى 4 % فقط من الجالية التونسية). وسيُمكن التمييز بين مختلف المجموعات التي تشكل الجالية التونسية المؤسسات العمومية والخاصة من بلورة استراتيجيات إشرافية دقيقة تتماشى مع خصائص كل مجموعة.

4. إقامة شراكات تشجع على المبادرة بين القطاعين العام والخاص:

سيُمكن إنشاء قاعدة بيانات من ربط العلاقات بين المهنيين في الجالية التونسية والمهنيين في تونس. وعليه، بما أن القطاع العمومي في تونس يستند إلى هذه الموارد البشرية من المهنيين فبوسعه اقتراح شراكات بين القطاعين العام والخاص التي من شأنها أن تشجع على روح المبادرة. مثلا من خلال تنفيذ مشاريع ومبادرات تقوم على تعزيز التصدير وريادة الأعمال والتعليم، من قبيل شراكات بين وزارة التعليم العالي والجامعات في الخارج.

5. التشجيع على الاستلها من نماذج ناجحة للجالية التونسية:

أثناء النقاش تشاطر المشاركون عدة تجارب شخصية وأمثلة عن حماس الجالية التونسية ومشاركتها في الحياة الاقتصادية. ولكن للأسف لا يقع التعريف بما يكفي بهذه التجارب. ومن شأن نشر تجاربهم الشخصية عن طريق مختلف الوسائل الإعلامية أن يُؤثر إيجابيا على صورة الجالية التونسية ودورها في تونس.

6. تنظيم "يوم الجالية التونسية" لجمع المواطنين التونسيين بالخارج والقطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الاستثمار:

إن تنظيم "يوم الجالية التونسية" في إطار مبادرة مشتركة بين الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة لجميع كل الجاليات من مختلف أنحاء العالم سيُمكن من تسليط الضوء على تنوع الجالية التونسية وخلق روابط بين مختلف مكوناتها ومن شأنه أن يتمخض عن أنشطة ومشاريع على أرض الواقع.

7. وضع استراتيجية وطنية عمومية واضحة وفعالة لحشد الجالية التونسية:

على الحكومة التونسية أن تستلهم من تجارب حكومات أخرى راهنت على جالياتها عند وضع خططها التنموية. يساعد تقدير الجالية التونسية من خلال إشراكها في البرامج التنموية المحددة على تسهيل إدماجها في الاقتصاد التونسي. يتعين وضع استراتيجية وطنية عمومية واضحة وفعالة تراعي مختلف المبادرات الفردية. حيث تمثل هذه المبادرات جانبا هاما من تجربة الجالية التونسية في تنمية اقتصاد البلاد. ويتعين أن تتمحور هذه الاستراتيجية حول هدف مشترك بين جميع الأطراف المعنية: مضاعفة الجهود الجماعية لضمان ازدهار البلاد.

7. المراهنة على الاقتصاد المبتكر لتعزيز صورة تونس في الخارج:

يمثل المواطنون التونسيون بالخارج سفراء الثقافة التونسية في الخارج التي ينبغي الترويج لها في بلدان الاستقبال. وينبغي تنويع الفعاليات الثقافية للترويج للثقافة التونسية. وبعيدا عن قوالب الاستشراق النمطية، بإمكان تونس أن تجتذب المتعهدين الأجانب المعنيين بالثقافة. وإلى



جانب التبادلات الثقافية، تكمن أهمية الفن والثقافة في
ترويج صورة البلاد وتطوير الاقتصاد المبتكر.